فيما الحاكم يتراجع عن تنفيذ اتفاق المبادئ:

الانتخابات الرئاسية اليمنية في ظل متغيرات الداخل والخارج

عادل أمين*

■ قد يصح القول بأن حديث الرئيس مع قناة العربية (7/14) كان بمثابة الضوء الأخضر للحزب الحاكم ولجنته الانتخابية العليا للبدء في تمييع اتفاق المبادئ الموقع بين المؤتمر والمشترك في 18 حزيران (يونيو) الماضي، وان كنا نعتقد بأن النية كانت مبيتة لعمل ذلك منذ وقت مبكر جداً سبق عملية التوقيع نفسها، واذا أحسنا الظن يمكننا القول بأن سياسات السلطة وتوجهاتها ربما تكون قد تغيرت وأخذت منحى آخر عقب اعلان اللقاء المشترك عن مرشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة، فذلك الاعلان بلا شك قلب كل الموازين وخلط كل الأوراق بشكل غير متوقع، ما دفع برأس السلطة لتدشين مرحلة التراجع عما تم الاتفاق عليه بمجرد تقديم ملفه كأول مرشح يستقبله مجلس النواب، فقد أعلن من هناك عن دوافعه التي جعلته يُعاود ترشيح نفسه لمواجهة الأنياب المكشرة التي تحاول الانقضاض على منجزات القائد بما في ذلك الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، وكانت رسالة واضحة لا تحتاج لكثير تأمل وقراءة سارعت اللجنة العليا للانتخابات «ومن ورائها الحزب الحاكم» لاسقاطها على اتفاق المبادئ ومن ثم افراغه من مضمونه وكأن شيئاً لم يكن.

ماذا قال وماذا فعلوا؟!

لقد وضع النقاط على الحروف كعادته دائماً، فالتداول السلمي الذي عناه في كل خطاباته السابقة واللاحقة لم يكن يعني ـ وفقاً لمفهوم المعارضة ـ انتقال السلطة من حزب لآخر بل كان يعني ـ في مفهوم الرئيس ـ تدوير السلطة داخل القوى السياسية التي يتزعمها باعتبارها البديل الأنسب والأصلح لقيادة البلد بما اكتسبوه من خبرة في ادارة شؤون الدولة لسنوات طويلة ـ حسب وصفه ـ في حين أولئك «المعارضة» يجيدون الخطاب والتحريض (انظر المقابلة كاملة في سياسة سبأ 7/15) وعندما يصلون الى السلطة فانهم يكونون فاشلين ولا يعرفون ادارة شؤون الدولة، انهم بحاجة الى وقت حتى يؤهلوا أنفسهم، وأكبر دليل على أنهم غير مؤهلين ـ حسب الرئيس ـ أنه ولا واحد منهم تقدم بالترشح في الانتخابات الرئاسية وبحثوا عن شخص مستقل، أما المجهول الذي قصده الرئيس فهو: تلك القوى السياسية المتربصة بالوحدة والثورة والجمهورية، والتي عندما رأت الرئيس سيتخلى عن السلطة وغير راغب في الترشح واعادة انتخابه بدأت تظهر وتريد أن تنقض على الأخضر واليابس وأن تعيد البلد الى وضع سيئ، الى الشطرية والملكية والعهد الامامي.

ومعظم هؤلاء الموجودين في المعارضة (حسب وصف الرئيس) هم المحرضون على الأوضاع الاقتصادية.

وعن رأيه في اتفاق المبادئ قال الرئيس «هذا مثل وثيقة العهد والاتفاق وهي التفاف على الدستور والقانون وأدت الى التصعيد والى حرب صيف 94م» أما الهدف الحقيقي من ذلك الاتفاق كما قال الرئيس فهو ضمان نجاح الانتخابات ودخول أحزاب المعارضة المعترك السياسي لنظهر جميعاً بمظهر عصري حضاري أمام العالم.

تلك هي باختصار نظرة الأخ الرئيس للعملية الديمقراطية في اليمن وللمعارضة وبرنامجها وأهدافها، واتفاق المبادئ، فالمعارضة كما يراها فخامته ليست مؤهلة بعد لقيادة البلد وادارة شؤونها بل انها تتربص للانقضاض على الأخضر واليابس واعادة البلاد الى الوراء، وهي تحرض ضد مصالح الوطن وتلتف على الدستور والقانون من خلال اتفاق المبادئ الذي وقعته مع الحزب الحاكم والذي يُعد صورة أخرى لوثيقة العهد والاتفاق (وقعتها الأحزاب السياسية في الأردن قبيل اندلاع حرب 94) والتي قادت الى التصعيد ومن ثم الى الحرب وفقاً لرأي الرئيس.

لقد أوردنا هذا الكلام هنا لنبين أن ما فعله الحزب الحاكم ولجنته الانتخابية لاحقاً لم ينطلق من فراغ، وأن عملية الانقلاب على اتفاق المبادئ التي تقودها السلطة تستند الى رؤية مسبقة وموقف محدد تجاه العملية الديمقراطية برمتها، هذا الموقف المحدد سلفاً لم يتغير كثيراً بالتوقيع على اتفاق المبادئ بقدر ما كان الاتفاق نفسه سبباً ودافعاً قوياً للافصاح عن مكنون نفسي والذي لم يكن سوى رغبة جامحة في الحفاظ على الأوضاع كما هي عليه واقصاء المعارضة من ميدان المنافسة ان أمكن أو محاصرتها بمجموعة اجراءات تبقيها خارج دائرة الفعل والتأثير وتظهرها بمظهر العاجز الذي لا وزن له فتكون النتيجة حرق صورتها أمام الجماهير والرأي العام وتحطيم معنوياتها ومحاولة اعادتها سنوات للوراء.

وانطلاقاً مما ذُكر آنفاً فان الحزب الحاكم يقود اليوم عملية انقلاب مبرمجة على اتفاق المبادئ الذي وقعه مع أحزاب المعارضة للتخلص من كل الالتزامات التي تضمن اجراء انتخابات حرة ونزيهة، فاللجنة العليا ما تزال تحت سيطرة وتوجيه المؤتمر بالرغم من اضافة عضوين من المشترك الى قوامها، لكن العضوين الجديدين لم يتسلما حتى الآن أية مهام محددة، بل انهما بلا مكاتب أو كراسي يجلسون عليها، وتدعي اللجنة العليا أن مسألة ترتيب وضعيهما وتمكينهما من العمل ربما تأخذ وقتاً طويلاً، وهذا تنصل واضح وهروب من تنفيذ أحد بنود اتفاق المبادئ الذي ينص على ضرورة ايجاد توازن في تشكيلة اللجنة العليا من خلال اضافة عضوي المشترك، لكن اللجنة العليا «ومن ورائها المؤتمر» عطلت هذا الأمر بالابقاء على العضوين بلا مهام محددة وكأن لا وجود لهما، وبالتالي فقط ظل التوازن السياسي في اللجنة مختلاً لصالح المؤتمر.

من جانب آخر رفضت اللجنة العليا تسليم السجل الالكتروني لجداول الناخبين لأحزاب المعارضة كما ينص اتفاق المبادئ بذريعة أن المادة ((128 من قانون الانتخابات تحظر عليها افشاء أي أسرار أو معلومات أو بيانات، أو اخراج أي وثيقة من الوثائق من شأنها الاضرار بالآخرين، بمعنى آخر فان تسليم السجل الانتخابي الالكتروني للمعارضة من شأنه الاضرار بالآخرين الذين هم في الواقع المؤتمر الشعبي العام.

وفي الوقت الذي يكون فيه المؤتمر قد حصل على نسخته الالكترونية المصورة من سجل الناخبين منذ أمد بعيد تذهب اللجنة العليا الى وضع العراقيل أمام المعارضة بهذا الخصوص، فتعتبر أن حصولها على تلك السجلات هو تفريط بأحد الأسرار القومية للبلاد، وبالطبع فان اللجنة العليا لم تقل ذلك حينما شرعت الأحزاب السياسية في التوقيع على اتفاق المبادئ المتضمن لهذا المطلب وجاءت الآن «في خطوه مقصودة» لتقول ان ذلك يخالف نصوص القانون، وبذلك تكون قد عطلت بنداً آخراً مهماً من بنود الاتفاق، وفيما يخص الاتفاق على ضرورة البدء في تنقية السجلات عبر فريق قانوني من المؤتمر والمشترك فقد تعطل هذا الأمر هو الآخر وبمعنى أصح تم تعطيله من قبل المؤتمر بطريقة مفضوحة لا تنم عن امتلاك هذا الحزب لأي رصيد يُذكر في حفظ المواثيق والعهود أو احترامها، فمن ناحية أخذ أعضاؤه في الفريق القانوني المشترك يماطلون ويضيعون الوقت في مسألة الآلية التي سيتم بواسطتها تصحيح وتنقية سجلات الناخبين، وحتى اللحظة لم يتم التوصل الى شيء والقصد واضح ومفهوم فكلما اقترب موعد الانتخابات تقل بالتالي فرصة تنقية السجلات لضيق الوقت ما يؤدي في نهاية المطاف الى تأجيلها الى ما بعد الانتخابات، ومن ناحية أخرى فقد رفضت اللجنة العليا نفسها تسليم السجلات للفريق القانوني بذرائع مختلفة، فمرة تقول انها غير مكتملة ومرة تقول انها من السرية والخطورة بما لا يسمح القانون بالاطلاع عليها أو اخراجها من مقر اللجنة، ولا ندري كيف سيقوم الفريق القانوني بعمله وهو لا يملك صلاحية الاطلاع على تلك الجداول والسجلات؟! وهل من حق اللجنة أن تمتنع عن تنفيذ قرارات الاجماع الوطني التي تمت بين السلطة والمعارضة؟! واذا كان ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين «سلطة ومعارضة» يخالف الدستور والقانون بزعم اللجنة العليا فلماذا صمتت وتركتهم يوقعون؟!

وتذهب اللجنة العليا أبعد من ذلك في الكذب حينما تدعي على لسان رئيس قطاع الاعلام عبده الجندي بأنها قدمت كل التسهيلات للفريق القانوني بما في ذلك السجل المصور والسجل الالكتروني (ايلول (سبتمبر) 7/17) وتُرجع سبب تأخر الفريق في عمله الى افتقاده لرؤية العمل، بيد أن مصادر المؤتمر نت (7/16) تؤكد بأن الفريق القانوني للأحزاب فشل في حواره مع اللجنة العليا بخصوص تمكين الأحزاب من الاطلاع على السجل الانتخابي وتصويره، وقال مصدر في الفريق ان اللجنة العليا رفضت مطالبهم بحجة أن السجل لم يكتمل بعد كون اللجنة قامت بمهمة الفريق بتقديم الطعون والبالغة ((240 ألف حالة، أي أن اللجنة أعطت لنفسها الحق في ممارسة مهام واختصاصات الفريق القانوني للأحزاب، وقدمت طعوناً في عدد هائل من الحالات بعيداً عن مراقبة واطلاع المعنيين بالأمر في مخالفة صريحة للقانون تنم عن مدى استهزائها وسخريتها بالأحزاب، وتُلقي بظلال من الشك على تلك الحالات التي استهدفتها بالطعن، ويذكر المحامي ياسين عبد الرزاق بأن اللجنة العليا وضعت أمام الفريق القانوني ثلاث لاءات هي: لا لتسليم صورة من السجل الانتخابي الالكتروني، لا للاطلاع على القضايا السابقة المحالة الى القضاء، لا للجنة الفنية المقترحة من ممثلي المنظمات الدولية (نيوز يمن 7/16)، ويؤكد الدكتور محمد المخلافي عضو الفريق القانون للمشترك أن الفريق وجد نفسه غير قادر على عمل أي شيء وأدرك أن الاجتماعات لمجرد استهلاك ما تبقى من الوقت، وقد اضطر الفريق الى التوقف وابلاغ قيادة المشترك بذلك (الشورى نت (7/16).

المتغيرات الداخلية

يمكن القول بأن المتغيرات التي طرأت على ساحة العمل الداخلية كانت سلبية من جهة وايجابية من جهة أخرى، السلبية منها تمثلت في نكوث الحزب الحاكم ولجنته الانتخابية بما تم التوقيع عليه في اتفاق المبادئ وهذا ليس بغريب عليه كما أنها ليست المرة الأولى بالنسبة له، وتتمثل كذلك في عملية التحريض المكشوفة والتعبئة الوقحة ضد أحزاب المشترك بما يصورها أنها عدوة للوطن والوحدة والديمقراطية وأن مجرد دخولها حلبة التنافس على كرسي الرئاسة هو تآمر وخيانة للشعب والوطن، كما تتمثل أيضاً في استمرار اختلال التوازن السياسي في اللجنة العليا لصالح الحزب الحاكم الأمر الذي سيعكس نفسه على اللجان الانتخابية وأدائها في الميدان، وهو هدف يسعى اليه المؤتمر بشتى الوسائل، فقد هددت اللجنة العليا بتشكيل لجان ادارة العملية الانتخابية من مدرسي التربية هذه المرة اذا لم تبادر الأحزاب لتقديم كشوفات أعضائها في حين ترفض المعارضة تقديم كشوفاتها قبل أن يتم الانتهاء من تنقية سجلات الناخبين وهذا ما لم يتحقق حتى الآن، ويبدو أنه لن يتحقق بقصد دفع المعارضة لمقاطعة عمل اللجان الانتخابية كما حدث أثناء عملية القيد والتسجيل السابقة.

ويتمنى المؤتمر أن تقاطع أحزاب اللقاء المشترك عملية المشاركة في لجان ادارة الانتخابات ليتسنى له العمل بحريه ويتلاعب بنتائج الانتخابات، الى جانب ذلك كله ما يزال الاعلام الرسمي والمال العام غير محايدين، فقد كشف خبير اقتصادي عن وجود أكثر من ((900 مليار ريال لم تدخل في الموازنة العامة للدولة لعام 2006م كفوارق أسعار للنفط قدرت بأكثر من ((500 مليار ريال وأكثر من ((400 مليار ريال أدرجت في مسمى دعم جاري مركزي ودعم مشتقات نفطية وتحت مسمى بدلات أخرى (الناس 7/17)، وكل هذه الأموال ستذهب حتماً لتمويل الحملة الانتخابية لمرشح المؤتمر، أما المتغيرات الايجابية فتتمثل في النقلة النوعية للوعي الجماهيري المتزايد باتجاه التغيير، ذلك أن نزول المعارضة ـ النظيفة ـ بمرشحها المعروف بسجله الوطني النظيف أدى الى عملية اصطفاف جماهيري واسع النطاق خلف مرشحها وأعاد لهم الأمل بامكانية تغيير الواقع السيئ الذي تعيشه منذ حوالي ثلاثة عقود، لقد مثلت جدية المعارضة في خوض الانتخابات القادمة روحاً جديدة سرت في نفوس الكثيرين وبعثت فيهم أشواق التطلع لمستقبل أفضل.

علينا أن نعترف بأن الانتخابات الرئاسية أعادت فرز الشارع اليمني وقواه الحية بطريقة جديدة ومختلفة عن السابق وبدأ المواطن يفكر بصوت عال ويفاضل بين كفتي الميزان ويحدد في أيهما تكمن مصلحته، لقد بدأ يتفهم أن أحد أهم مفاتيح التغيير بيده وأنه ما لم يبادر الى ممارسة حقه في صناعة مستقبل أفضل فسيظل مجرد رقم لا قيمة له، وتلك احدى المعادلات التي يُتوقع منها فرز نتائج جديدة على الساحة.

المتغيرات الخارجية

الانتخابات القادمة ستجرى دون دعم سياسي خارجي للحكومة الحالية، فالولايات المتحدة ومجموعة الدول المانحة بالاضافة الى دول الجوار باتت تجد في النظام القائم حملاً ثقيلاً يصعب التعامل معه في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية تزداد سوءا، وبرغم محاولات التأهيل المتلاحقة لليمن التي تنفذها تلك الدول الا أن كل المؤشرات تنذر بفشل النظام في تحقيق أي من أهداف التأهيل، وقد ذكرت دراسة ميدانية حديثة (صادرة عن المرصد اليمني لحقوق الانسان حزيران (يونيو) 2006م) بأن الفساد في اليمن هو الجامع بين أصحاب السلطة والنفوذ، وأنه فساد سياسي – بنيوي صار حالياً أكبر مما كان عليه قبل عشر سنوات، وأن الجهاز الرئاسي للدولة في مقدمة الجهات الأكثر اعاقة لمكافحة الفساد (أنظر الشورى نت)، ويتضح حياد الادارة الأمريكية تجاه الانتخابات الرئاسية اليمنية في الرسالة التي بعث بها نائب السفير الأمريكي بصنعاء نبيل خوري لكل من مرشح المؤتمر ومرشح المشترك يهنئهما على ترشحهما لمنصب رئيس الجمهورية مؤكداً بأن الانتخابات القادمة ستعطي خيارا حقيقيا للناخبين وتفتح المجال لمناقشة علنية بكل القضايا المهمة في البلاد (انظر الأيام «7/6» تموز (يوليو) العدد 4833)، وتضيف رسالة نائب السفير القول: تتطلع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصديقة لأن ترى عملية انتخابية تعقد على أساس الاتفاقية المبرمة بين الطرفين وذلك لتوفير مناخ من التفاهم المشترك والشفافية بعيداً عن التهديد وممارسة التأثير المفرط، وفتح المجال كاملاً أمام المتنافسين، وعبرت الرسالة عن الأمل في فتح المجال أمام جيل جديد من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين لكي يتحملوا المسؤولية في ادارة شؤون بلدهم، وفي الرسالة كما تلاحظون دعوة غير معلنة للتغيير في مختلف المجالات وعدم رضا عما هو قائم حاليا، من جانب آخر وجهت الخارجية البريطانية دعوة لكل من محمد قحطان (اصلاح)، أبو بكر باذيب (اشتراكي)، سلطان البركاني (مؤتمر) لزيارة لندن، وقد تم في الزيارة مناقشة أوضاع اليمن والمنطقة والتحولات الديمقراطية والعملية الانتخابية وهو ما يعكس اهتمام الدول الكبرى بما يجري في اليمن بما في ذلك التطورات الايجابية لأحزاب المعارضة على صعيد تنمية التجربة الديمقراطية وتقديم النموذج الأفضل لها في اليمن والمنطقة ككل «الأيام 7/19».

المعهد الديمقراطي الأمريكي من جانبه وجه انتقادات حادة للجنة العليا للانتخابات تتعلق بأدائها الذي لا يعكس مستوى شراكتها مع بقية أحزاب المعارضة، وأوصى المعهد اللجنة العليا بتطوير علاقاتها مع أحزاب المشترك وبناء الثقة بمقدرتها على العمل بطريقة محايدة ومهنية، وفي رسالته الى اللجنة العليا دعا المعهد الديمقراطي الى ازالة القيود المشددة على الأحزاب في انتقاد سياسة الحكومة (الصحوة 7/20).

كل ذلك يشير بوضوح الى أن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الانتخابي تريد انتخابات حرة ونزيهة بغض النظر عن نتائجها، وأن النظام لم يعد بمقدوره تخويف شركائه في الخارج من منافسيه في الداخل، بل لقد صار أولئك الشركاء يتحولون عنه تدريجياً وسوف يجد نفسه آخر الأمر معزولاً عنهم مثلما هو اليوم في عزلة سياسية داخلية، وما يعكس حالة التبرم والضيق لدى المؤتمر تجاه المنظمات الدولية وعدم رضاه عما تقوم به في اليمن من رصد ومتابعة لكيفية ادارته للبلاد تلك التصريحات الهوجاء التي يطلقها الحزب الحاكم على لسان البعض ممن ينسبون أنفسهم للمعارضة، من ذلك التصريحات التي أطلقها قاسم سلام «الثورة نت 7/17» يتهم فيها (NDI ـ IFES) بالتآمر على اليمن والتحريض على نظامها السياسي واثارة الفتن الطائفية والنزعات الانفصالية داخل الساحة اليمنية، مستغرباً ابقاء عليها في اليمن رغم أنها تحرض على الرئيس صالح حسب وصفه، مبدياً دهشته من علاقة بعض أحزاب اللقاء المشترك بهاتين المنظمتين والتورط في تمكينهما من اختراق الارادة الوطنية حسب زعمه.

وهكذا يتضح بأن الساحتين الداخلية والخارجية قد شهدتا متغيرات عدة على الصعيد السياسي ستعكس نفسها على مجمل تطور الأوضاع في الداخل، هذه المتغيرات ستدفع بلا شك باتجاه تعزيز موقع المعارضة وسوف تمنحها حظوظاً أوفر من فرص النجاح في مشروعها القادم.

---

* سكرتير صحيفة «العاصمة» صنعاء / اليمن

الاحتمالات المستبعدة في توسع الحرب نحو سورية

معقل زهور عدي*

■ تتحقق المفاجأة في الحرب في أفضل صورها حين تستطيع اقناع الخصم بأية طريقة كانت أن الحرب مستبعدة معه، وفي الحرب العالمية الثانية استخدمت المانيا مثل تلك الخطة حين أقنعت بعض الدول الأوروبية في بداية الحرب بالوقوف على الحياد باعتبارها غير مستهدفة، ورغم أنه تبين فيما بعد ان ذلك محض خديعة، فقد لعب في وقته دورا هاما في تحقيق المفاجأة المطلوبة.

يميل العقل السياسي العربي لاسقاط الاحتمالات المستبعدة من حساباته، والتركيز على ما يبدو أنه الاحتمالات الأقرب والأكثر واقعية كما تبدو في لحظة معينة، وتلعب التحليلات السياسية والاستراتيجية المقدمة من قبل مراكز البحوث الغربية والتي يتم تسويقها عربيا عبر مؤسسات اعلامية عالمية بطرق مختلفة دورا هاما في صناعة رأي عام قد يكون في بعض الأحيان مضللا عن قصد.

لهذا السبب بالذات أجد ان من الضروري البحث في الاحتمالات المستبعدة، تماما كما هو ضروري البحث في الاحتمالات الواقعية والأكثر احتمالا.

من تلك الاحتمالات المستبعدة والشديدة الخطورة احتمال انتقال المعركة الدائرة في لبنان حاليا الى سورية.

ومن أجل مناقشة مثل ذلك الاحتمال يتوجب اجراء مقاربة لنمط معين من التفكير المحتمل لدى العدو الصهيوني.

ما هي العناصر التي تجعل من ذلك الاحتمال أمرا واقعيا؟

العنصر الأول: أن اسرائيل تخوض كما أصبح واضحا الآن حربا استراتيجية تهدف الى فرض شروط سلام المنتصر ليس على حزب الله فقط ولكن على لبنان والفلسطينيين والعرب، وفي ظل اطار واسع كهذا لهذه الحرب يصعب تصور استمرارها بعيدة عن ان تطال سورية البلد المفتاح في المنطقة.

العنصر الثاني: ان اسرائيل لن تقبل الاهانة التي لحقت بها حتى الآن بعجزها عن تحقيق انجازات واضحة يمكن استخدامها سياسيا ضد منظمة صغيرة العدد ومحدودة العتاد، والضربات التي استطاعت تلك المنظمة توجيهها لهيبة الجيش الاسرائيلي ومكانته حتى الآن.

العنصر الثالث: قد تجد اسرائيل ان اختيار خصم هام كسورية يعيد المصداقية لمؤسستها العسكرية، وربما تجد انها تستطيع محاربة ذلك الخصم بطريقة الحرب التقليدية بحيث تتمكن من استخدام تفوقها الجوي وتحقيق ما يمكن ان تتصوره انجازات ملموسة بخلاف حربها في لبنان حيث تحارب (الاشباح) على حد وصف بعض الصحافيين.

العنصر الرابع: ان اليمين الحاكم في الولايات المتحدة قد يدفع باتجاه مثل ذلك الاحتمال وقد رأينا كيف أشار جورج بوش منذ بداية الحرب على لبنان باصبعه الى سورية وكأنه يمهد لمرحلة لاحقة.

المعروف المتداول حاليا ان الحكومة الأمريكية تحاول الطلب من سورية بطريق غير مباشر التدخل لكبح جماح حزب الله تمهيدا لتسوية قادمة تتضمن نزع سلاحه وادخال قوات دولية لجنوب لبنان، وربما يتم التلويح بامكانية فتح حوار غير مباشر مع سورية بهدف احتوائها سياسيا مقابل تخفيف الضغوط وسياسة العزل والتهديد المتبعة ضدها حاليا، لكن ذلك كله قد لايعدو ان يكون فخا وخديعة للتمكن من حزب الله أولا وسورية تاليا. والسياسة الأمريكية معروفة بتقلباتها السريعة المتخذة عنوانا جذابا هو البراغماتية.

العنصر الخامس: وهو السياق الذي يمكن ان يتطور على الأرض حين تعجز اسرائيل عن تحقيق تقدم في أهدافها الاستراتيجية سواء نتيجة مقاومة حزب الله واستمرارها أو نتيجة تماسك الوحدة الوطنية اللبنانية وربما أيضا نتيجة تصدع الجبهة الداخلية في اسرائيل وبداية حدوث تغيير في اقتناع المستوطنين اليهود الجدد الذين قدموا في موجة الهجرة الأخيرة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ـ على الأقل ـ بالاقامة في اسرائيل باعتبارها غير آمنة.

حينذاك قد تجد اسرائيل ان المخرج الوحيد أمامها هو في الهروب نحو الأمام أي نحو توسيع الحرب باتجاه سورية.

يبدو لي ان من الحكمة افتراض سيناريو لمعركة مع سورية موجود في أدراج وزارة دفاع العدو، وافتراض ضوء أخضر له من قبل الولايات المتحدة، وافتراض ان ذلك كله مرهون بتوقيت محدد يرتبط بسياق للمواجهة الدائرة في لبنان.

والسؤال الآن ماذا لو كان ذلك الاحتمال الذي يصر الكثيرون حاليا على تفاديه احتمالا حقيقيا؟

وكيف سنواجه مثل ذلك التحدي البالغ في خطورته؟

---

* كاتب من سورية

زمن الشعوب

زكي بني ارشيد*

■ كنا كلما زاد الاجرام الصهيوامريكي على الأمة وعلت أصوات الضعفاء بالاستنجاد نترقب بلوعة ما الذي سيقوم به اولو الامر الذين يمسكون بتلابيب الشعوب ويجدون في قهرها وابعادها بكل الوسائل عن المعركة ضد العدو، ولم نحصل يوما على اكثر من الكلام.

وكنا (من كان فعل ماضي ناقص) ننتقد بمرارة بيانات الشجب والادانة ومظاهر اللطم والعويل دون فعل جميل، ثم لم نعد نسمع حتى مجرد الادانة والاستنكار لاعمال العدو الاجرامية، فقد دخلنا زمن الصمت الشبيه بصمت موافقة العذارى على الزواج، ثم حتى الصمت استبدله كبراؤنا اخيراً بكلام شديد القسوة ليس لشجب وادانة العدو بل لتجريم المقاومة وقوى الممانعة والتحرر وتحميلها مسؤولية جرائم العدو.

هكذا اذن وصل بنا الحال فقد انتقلت الشعوب المنكوبة بأنظمتها الحاكمة من مربع نقد صمت حكوماتها حيال المآسي التي تحل بالبلاد والعباد الى مربع تمني صمت هذه الحكومات بعد ان نطقت.

عفوا ايها الساسة من كان يؤمن منكم بالله واليوم الاخر فليقل خيرا او ليصمت، أتصمتون دهرا عندما يكون الكلام واجبا، وتنطقون كفرا عندما يتوجب عليكم الصمت!

لقد انكشف المشهد ليس فقط عن حجم الاستلاب فحسب بل عن الرابط العجيب بين زلم الاستعمار في المنطقة الذين تجدهم اليوم يتشبثون ببعضهم ويبررون لبعضهم الرضوخ لمنطق العدوان.

ريثما يجد عرابو ثقافة الاذعان المبررات لموقفهم المنحاز بسفور هذه المرة لأمريكا و«اسرائيل» نكون قد نظمنا كل التفاصيل الداخلية والخارجية ضمن سياقات هدف التطويع الامريكي لقوى الممانعة في هذه الامة في فلسطين والعراق ولبنان او عبر ايدي الموظفين باجرة من رصيد الشعوب المغلوبة على امرها التي حولها هؤلاء الى بقر حلوب في مزارع ابائهم التي يحميها الكاوبوي الامريكي.

في خضم المعركة يتجلى واضحا ان ما سمي بالهلال الذي ينفخ البعض في مخاطره مستتبعين الموقف الامريكي الصهيوني المتضرر من تمدده اصبح في مواجهة مع النجمة الصهيونية السداسية التي تبحث عن بقية اضلاعها واتباعها.

هكذا اذن معسكر الممانعة في مقابل معسكر المطاوعة، اما الحديث عن الاثنيات والطوائف فليس اكثر من غلاف تبريري لانبطاح المهزومين فالمعركة في حسابات المصالح مع «اسرائيل» او ضدها، ولا احسب ان عاقلا يعتقد ان مصالحنا مع «اسرائيل» اللهم الا اذا كان مقياس المصالح هو البقاء على الكرسي او المصالح الذاتية الضيقة.

ايها الساسة، لقد اخذتم فرصتكم في التفاوض، فما حققتم للامة نصرا ولا انجازا، وكان الحصاد مرا بل علقما، فشلتم في الحرب فكانت الهزائم باسمائها المختلفة من نكبة الى نكسة، وفشلتم في التسوية عندما بصمتم على المعاهدات والاتفاقيات، دون ان تقرأوا النصوص، ففتحتم للاحتلال ابواب شرعية الوجود وحرستم الحدود، وحققتم له الامن كل ذلك دون مقابل.

اما مغامرات المقاومة التي تحملون بحقد عليها، تلكم البطولات الدالة على الشجاعة والخبرة والحنكة هي اجدى واشرف الف مرة من المقامرات السياسية بحقوق الشعوب والدخول في اسواق النخاسة للتفاوض او على الاصح للتنازل كما تدل على ذلك كل محطات قطار التسوية.

هل نسرد الوقائع من البداية من لدن تحرير الجنوب اللبناني وتحرير الاسرى وتحرير قطاع غزة، لنؤكد للاسياد ان كل ما تحقق من انجازات كانت للمقاومة التي لا تعجبهم، بينما كل الهزائم التي يتغنى البعض ببعضها لا تزال ممهورة باسمائهم، ولا تزال الاراضي التي يتولون المسؤولية عنها محتلة والاسرى لمعظم الدول العربية قيد القيد.

الزمن لنا، للشعوب، للمقاومة، فهب مثلا ان المعركة الجارية في لبنان اليوم كانت بقرار رسمي فكم ساعة كانت ستستمر ست ساعات ام ست دقائق!

الشعوب تمتلك الارادة والقدرة فقط افسحوا لها الطريق لتروا عجائب صنيعها فيما فشلتم لكنكم لن تفعلوا لان ذلك سيكشف عوراتكم ويظهر هزالكم ويؤكد فشلكم.

غير ان القادم ويا خوفكم من القادم هو مناجزة الشعوب للاعداء وتمريغ وجوههم في التراب، وانتزاعها لحقوقها التي تمضون في مسرحيات الالهاء لثنيها عن الاصلاح المرتبط بالمقاومة ارتباط الكرامة بالنصر، كما هو ارتباط الدكتاتورية التي تعضون عليها بالنواجذ بالهزيمة والذل.

دققوا ما الذي يجري في فلسطين ولبنان والعراق انها المقاومة التي تقود المعركة وتحقق الانجازات كل يوم، انها مستمرة اذ انها بقرار الشعوب لا بقرار الحكام.

ألم تصلوا على الرغم من كل ما يجري الى ان المستقبل لمشروع المقاومة والاصلاح وان لا عزاء للذين ما يزالون على قبر التسوية ينتحبون.

لقد اعطتكم الشعوب الفرصة الكافية، خياراتكم التي اوصلتنا للهاوية سقطت دعونا نحتضن المقاومة ونعطيها بعض الفرص.

في السياسة كما في المصارعة البقاء للاقوى وما لا يدركه الجبناء ان المجانين في مقاييسهم على الاقل هم الاقوى، لانهم ببساطة قادرون دوما على قلب اوراق اللعب وتصميم قواعد جديدة لا يفهمها عقلاء قومنا، الذين لا يحفظون سوى سيمفونية «اختلال موازين القوى» كوسيلة وحيدة للبقاء على الكراسي التي يتحلق حولها ممتهنو التفزيع.

التعليم في الصغر كالنقش في الحجر وان كان لا مانع من ان يعود العجائز لتعلم بعض مفردات لغة الجنون فقط ليعيشوا بعض الوقت في ظلال الكرامة التي طالما افتقدوها.

دعونا نموت لكن رجاء توقفوا لا لسماع صيحات الاطفال والنساء والضعفاء بل توقفوا فقط عن بذل المساعي «الحميدة» لايجاد ذرائع للمعتدين.

المجد للمقاومة ولتذهب فلسفة عناترة الانبطاح الى الجحيم.

---

* الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي الاردن

مخاطر الحرب المفتوحة على شعبي فلسطين ولبنان!

د.جمال المجايدة*

■ عادت اسرائيل من جديد الي فرض سياسة الأرض المحروقة على الشعبين الفلسطيني واللبناني في محاولة منها لتركيع هذين الشعبين والقضاء على حلمها في حياة حرة امنة، ولقيت للاسف الشديد غطاءا امريكيا واوروبيا وعربيا واسلاميا لعدوانها الدموي على الابرياء.

لقد اسفرت هذه السياسة العدوانية عن حدوث كارثة إنسانية في لبنان و في قطاع غزة لاصرار اسرائيل على تدمير حق الشعبين في البقاء على ارضهما، ووسط صمت المجتمع الدولي، بما فيه الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، والمنظمات الدولية الإنسانية الحكومية وغير الحكومية، تواصل اسرائيل باصرار متعمد وأكثر من أي وقت مضى قتل وحصار وتجويع المدنيين في لبنان وقطاع غزة وحرمانهم من وسائل عيشهم، وحرمانهم حتى من النوم، في محاولة لتدمير مشروعهم الوطني ككل.

ورغم كثرة النداءات الموجهة الى كافة دول وحكومات المجتمع الدولي، خاصة الدول الأطراف المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، للعام 1949، ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة، وكافة المنظمات الإنسانية الدولية، للتحرك الفوري والعاجل من أجل اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة تجبر سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على وقف فوري لاطلاق النار في لبنان وفلسطين والسماح بالتدفق العاجل للإمدادات اللازمة من المحروقات والوقود، والمواد الغذائية والأدوية والمهمات الطبية، الا ان هذه الدعوات لم تلقي اذانا صاغية لان الجميع في الغرب وبعض اجزاء من الشرق متعاطف مع اسرائيل ضد شعب اعزل يموت وافقا على ارض فلسطين ولبنان. والسبب الوحيد هو رفض امريكا بوش ورايس وقف النار الفوري لاعطاء اسرائيل فرصة لتدمير حزب الله وحماس مع العلم انهم يعطون اسرائيل الوقت الكافي لذبح مزيد من الابرياء والمدنيين دون ان يتمكنوا من الوصول الى القيادات العسكرية والمقاومة المقاتلة في سبيل الحق والحرية!

يبدو ان المجتمع الدولي يصغ فقط لما تقوله رايس ولما يريده بوش، ولم يلتفت حتى الان الى عواقب سياسة الابادة الشاملة العقوبات الجماعية التي تمارسها اسرائيل ضد السكان المدنيين في لبنان وفي قطاع غزة، والتي ادت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ودمرت الاخضر واليابس وتنذر بكارثة سوف تنقلب وبالا على رؤوس كل السياسيين المتصالحين مع المشروع الاسرائيلي الامريكي.

الحرب المفتوحة

في ظل استمرار ظاهرة الصمت الدولي حيال الحرب المفتوحة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، واستمرار التهديدات الخطيرة على حياة السكان، المدنيين بات لبنان والقطاع يعيشان ظروفاً غير إنسانية غاية في الخطورة، تتهدد حياة سكانه المدنيين بشكل غير مسبوق.

هذا العدوان، وانعكاساته الخطيرة على حياة السكان المدنيين، مستمر لان احدا من قادة هذا العالم يؤثر الصمت على الجرائم لاعطاء اسرائيل الذرائع التي تطلبها لحماية امنها المزعوم، وتدمير كل مقومات الحياة في بلدين عربيين من اجل زعم القضاء على التطرف وحماية امن اسرائيل !

اننا نخاطب العالم الحر الذي يتشدق بالحديث عن الديموقراطية وحقوق الانسان ونقول له ان عواقب سياسة العقوبات الجماعية وأعمال الاقتصاص التي تمارسها اسرائيل ضد السكان المدنيين ستكون لها اثار خطيرة جدا على امن وسلام العالم والمنطقة باسرها،

استمرار مؤامرة الصمت الدولي، في تقديرنا هي نتاج التصريحات اللاموضوعية واللانزيهة التي أدلى بها كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية بأن إسرائيل تمتلك الحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل إعادة اعادة ثلاثة من جنودها المأسورين في لبنان وفلسطين، والتي كانت بمثابة الضوء الأخضر لقوات الاحتلال لارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين وممتلكاتهم، بطريقة باتت تعرض اهلنا لكارثة إنسانية لم نشهد لها مثيلا.

---

* صحافي من فلسطين يقيم في الامار